

## سومر محمد الحلبوسي

رقم الملف: #45

### شرح الملف

صفحة سكاثر سومر تكشفها وثائق وردت في 22 تشرين الثاني، 2019 عن مخالفات برلمانية وتورط وزير ونواب فيها ليؤكد ذلك مقطع فيديو نشرته فضائيات عن ان مستورد جهاز كشف المتفجرات المزيف فاضل الدباس، متورط فيها وصاحب الدور الاهم فيها والتي تسببت في نهب ملايين الدولارات من المال العام لصالح الاطراف المشاركة فيها.

وفي التفاصيل فان لا اعتراض مسجل من قبل رئيس البرلمان محمد الحلبوسي أو أي من نائبيه حسن الكعبي وبشير حداد، على الصفقة الفاسدة، فيما صدر النفي من هيئة النزاهة لـ"مقصرة" نواب فيها

وزير التجارة محمد هاشم العاني، وعضو اللجنة المالية النيابية هيثم الجبوري ونواب ومسؤولون، هم المتورطون الرئيسيون في الصفقة التي ابرمت مع شركة تشيكية وهمية

التشيكية من جهة أخرى، D&S مخالفات مثبتة في العقد المبرم بين وزارة الصناعة والمعادن من جهة، وشركة وأبرزها أن هذه الشركة مختصة بالعقارات وليس بصناعة التبوغ، فيما رأسمالها لا يتجاوز الـ10 آلاف دولار في مخالفة للقوانين العراقية

الشركة تحايلت على تأهيل مصنع بغداد للتبوغ والسكاثر، لغرض إدخال السكاثر مصنعة بالكامل في دبي على الرغم من إلغاء كافة الرسوم الجمركية بسبب اعتباره منتجا وطنيا، وهو الأمر الذي تسبب بهدر 240 مليار دينار (200 مليون دولار).

تاريخ

2012-05

#### الجهات المتورطة

D&S شركة  
الشركة العامة لصناعة التبوغ والسكاثر

#### الوزارة المعنية

وزارة الصناعة والمعادن

#### البلدان الاجنبية المتورطة

جمهورية التشيك

#### اسماء الاشخاص المتورطين

محمد الحلبوسي  
هيثم الجبوري  
محمد هاشم عبد المجيد العاني  
مكي عجيب الديري  
محمد جبار حسين

#### الفساد

مدني

#### نوع الفساد

سومر محمد الحلبوسي

<https://www.xn--mgbahmuab7d6dq7d.com/swmr-mhmd-ahlbwsy>

قيمة الفساد

\$160,000,000

الوثائق - صور



المخالفات المتعلقة بموضوع سكانر سومر

أولاً : المخالفات التي رافقت عقد المشاركة بين وزارة الصناعة والمعادن/الشركة العامة للتبوع والسكانر مع شركة D&S التشيكية.

أبرمت وزارة الصناعة والمعادن / الشركة العامة لصناعة التبوع والسكانر مع شركة D&S التشيكية عقد مشاركة بتاريخ ٢٠١٢/٥/٦ (مرفق رقم (١)) وإزاء هذا العقد وردت العديد من المخالفات الإدارية والمالية يمكن إدراجها على النحو الآتي :

١. أن شركة إل D&S التشيكية حسب ما ستوفر من أوليات (مرفق رقم (٢)) هي شركة غير مختصة في موضوع تصنيع السكانر لذا فهي غير معالجة لأهداف عقد المشاركة المذكور.

٢. أن شركة D&S وحسب بيان تأسيسها فإن نشاطها يتعلق بتصدير واستيراد علب وشامط في مجال العقارات وإيجارات العقارات والمنازل والمحلات التجارية وتقديم الخدمات المتعلقة بها (مرفق رقم (٢)).

٣. عدم وجود ملاءة مالية كافية لتتعاقد حيث إن رأسمال الشركة (٢٠٠٠٠٠٠) مائتان ألف كرون تشيكي فقط أي ما يعادل في أفضل التقدير (١٠٠٠٠٠) عشرة آلاف دولار أمريكي (مرفق رقم (٢)) مع العرض إن هذا يتناقض مع ماورد بكتاب الشركة العامة للمنتوجات الغذائية/التبوع والسكانر ذو العدد ١٣٨١ في ٢٠١٧/٤/٢٧ والذي ينص على إن رأسمال الشركة (٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠) خمسة وعشرون مليون كرون تشيكي قيد الزيادة أي ما يعادل (١٠٠٠٠٠٠٠٠) S مليون دولار أمريكي (مرفق رقم (٣)).

٤. تبين من خلال الأوليات عدم مصداقة السيد وزير الصناعة والمعادن آنذاك على عقد المشاركة وإنما تم بناءً على ما عرض بمذكرة الدائرة الاقتصادية المرفقة ٥٩٣ في ٢٠١٢/٥/٢٢ والتي نسب السيد الوزير عليها (مداولة مع مدير عام شركة التبوع العراقية) وأكد ذلك بهامشه رقم (١) على أصل المذكرة أعلاه بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٢ (مرفق رقم (٤)) ومع ذلك وفي ظل استخدام تثبيت ماتم بشأن المداولة مع مدير عام شركة التبوع والسكانر/الدائرة الاقتصادية بكتاب المرقم ٣٤٣٨٧ في ٢٠١٢/٧/١ والموجه إلى السيد وزير الصناعة والمعادن العامة للتبوع والسكانر على الآتي (اطلع معالي الوزير المحترم على عقد المشاركة الموقع مع شركة D&S التشيكية والموقف المعروف على أنظار معاليه المقدم من قبل اللجنة الوزارية بموجب مذكرتنا ص/٥٩٣ في ٢٠١٢/٥/٢٢ وعلى ضوء المداولة الحازية حسب القرار المركزي والمتضمن



١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

شاسي علي ياسين (متقاعد حالياً) / معاون مدير عام الدائرة القانونية  
داود محسن سلمان / مدير عام دائرة الرقابة والتدقيق  
سدر عبد الكريم محبت / معاون الممثل العام  
مكتب الوزير أذات



ثانياً : المخالفات التي رافقت ملحق العقد بين الشركة العامة للتبوع والسكائر وشركة D&S التشيكية.

أيرمت وزارة الصناعة والمعادن / الشركة العامة لصناعة التبوع والسكائر مع شركة D&S التشيكية منح عقد مشاركة وإزاء هذا المنح وردت العديد من المخالفات الإدارية والمالية يمكن إدراسها على النحو الآتي:

١. لم تتضمن أوليات التقاعد ما يفيد وجود دراسة حذرى اقتصادية وفنية لتسير بإجراءات توقيع هذا العقد وإنما تم بناء على رغبة الشركة المتعاقد معها (شركة D&S التشيكية)
٢. اتفقت الشركة العامة للتبوع والسكائر على التعاقد مع الشركة العامة للصناعة والتبوع والسكائر في عام ٢٠١٢ وتغيير مسارها من عقد تأهيل مصانع التبوع والسكائر إلى شركة تسويق وترويج منتجات تامة الصنع لشركة اخرى واستوفى عن عملية التسويق والترويج عونوة متفق عليها بصيغة العقد وهذا خلاف نص المادة (٣) من النظام الداخلي رقم ٤١ لسنة ١٩٩٨ (مرفق رقم (١٢)) وكذلك خلاف نص المادة (٣) من مشروع النظام الداخلي المصادق عليه من قبل مجلس إدارة الشركة بجلسته السنوية بتاريخ ٢٠١٥/١/١٨ (مرفق رقم (١٣))
٣. إن توقيع ملحق العقد (المرفق سابقاً) رتب على الشركة العامة للتبوع والسكائر التزامات محددة يقع على عاتقها تنفيذ التزامات متعددة مقابل ما يؤمن لها من حصة تقدر ب (٥%) من حصة مبيعات شركة D&S التشيكية ومن هذه الالتزامات ما يأتي:
  - تهيئة محارنها لاستقبال المنتج الخام الصنع.
  - مسؤوليتها عن سلامة المخزون من مخاطر الخزن والتداول المعهدة.
  - تهيئة وتسمية محارن الكمارك لهذا الغرض.
  - تهيئة سجلاتها وقوائم البيع و وصولات القبض.

رئاسة المصنع  
شركة العامة للصناعة والتجارة

١٩

• المفاتيح الرئيسية من قبلنا لتسهيل دخول السببية المنتجة محل بحث العند

٤. نلاحظ من الاوراق المتوفرة عدم مصادقة الوزير على ابرام منح العقد بموضوع البحث سواء اكن ذلك قبل التعاقد او بعد اجراء التعاقد.  
٥. استغرقت المراسلات الرسمية بين الشركة العامة للتبوع والسكانر والنوائر الأخرى ذات العلاقة في وزارة التضامن والمعدن كالدائرة الاقتصادية واليرة الاستثمار اياماً معدودة بناء من تاريخ موافقة مجلس الإدارة على ابرام منح العقد في ٢٠١٥/٥/٢٨ وانتهاء بتنظيم منح العقد وتوقيع من قبل القسم القانوني والتجاري في ٢٠١٥/٥/٢٧ مما يثير علامات الاستفهام حول مسار العملية التعاقدية كما ورد اعلاه خاصة وان العقد يتضمن حقوق كثيرة للشركة ويرتب عليها التزامات متعددة.  
مع الاشارة الى ان ذلك ورد بمحضر اللجنة التحقيقية المشكلة في مكتب المفتش العام لوزارة الصناعة والمعدن المرقم ع/٢١٠ في ٢٠١٧/١/١٥ (المرفق سابقاً).



واراء ما تقدم تتحمل الجهات المختصة في وزارة الصناعة والمعدن المسؤولية التقديرية عن ما ورد وهد كل من:

عبد يوسف يوسف / مدير عم الشركة العامة للتبوع والسكانر وكيل  
/ وكيل مدير عم الاستثمارات السابق.

ذافر شكري حسون فرين / مدير عام الدائرة الاقتصادية / متقاعد حالياً

احمد عبد الله نجم / مدير عام دائرة الاستثمارات

سعد محمد عني / مدير القسم القانوني في الشركة العامة للتبوع والسكانر

عماد فرح باز محمد / مدير الشعبة التجارية في الشركة العامة للتبوع والسكانر



ثالثاً: مخالفات دخول سكانر سومر دون دفع الرسوم الكمركية والتجريبية.  
نلاحظ ان هناك العديد من المخالفات والملاحظات التي رافقت عملية دخول البضائع (سكانر سومر) عبر المنافذ الحدودية ودون دفع الرسوم الكمركية والتجريبية وعنى اشحو الآتي.

٤١

١. تشير إلى الشركة العامة للتبوع والسكاكر أرسلت العديد من المخاطبات إلى هيئة العامة للكمارك والهيئة العامة للتضرائب والتي وزارة المالية / مكتب الوزير والتي التحيات المختصة الأخرى متضمنة الطلب بالإيعاز بتسهيل مهمة دخول الصناعة المشار إليها أعلاه وإعفائها من دفع الرسوم الكمركية والتضريبية مستندة في مخاطباتها إلى المادة (٣٤/أولاً) من قانون الموازنة العامة الاتحادي لعام ٢٠١٦ (مرفق رقم (١٤)) على الرغم من أن المنتج قد ورد إلى الشركة (تد الصنع) لأغراض الشركة التسيكية D&S مقابل حصة قيمته ٥% فقط كما ورد سلفاً.

٢. نلاحظ إن وكيل وزارة الصناعة والمعادن لشؤون التخطيط (محمد هاشم عبد المجيد) قد بسحاصبة الهيئة العامة للكمارك بكتاب مكتبه المرقم (٢٥٩١٤) في ٢٠١٦/٦/٢٢ (مرفق رقم (١٥)) يطلب تسهيل إدخال الصناعة موضوعة البحث في الفقرة (١) أعلاه مستنداً إلى نفس الأسباب الواردة في الكتاب ويشير إلى أن تلك التصانيع عائدة إلى الشركة ولاستخداماتها.



٣. كما نلاحظ إن وكيل وزارة الصناعة والمعادن الإداري (مكي عبد الحكيم) قد بسحاصبة الهيئة العامة للكمارك بكتاب دائرة الشؤون الإداري والمرفق رقم (٢٩٩٥١) في ٢٠١٦/٧/٢٨ (مرفق رقم (١٦)) الذي يطلب فيه إن المواد المطلوب إدخالها مدار البحث عائدة للشركة ولاستخداماتها حصراً.

٤. خاطبت الشركة العامة للصناعات الغذائية بكتابها المرقم ١٠٠/٢٠٠ في ٢٠١٦/١/٢٨ (مرفق رقم (١٧)) اللجنة المالية في مجلس النواب تطلب سرحة تدخل اللجنة المالية في دعم الصناعة الوطنية والارتقاء في تحسين الاقتصاد العراقي من خلال ماوردت الإشارة إليه في كتابهم انف الذكر وأجبت اللجنة المالية البرلمانية بكتابها المرقم ١٤٧٤ في ٢٠١٦/٩/٢٦ (مرفق رقم (١٨)) بما يفيد استعراض نص المادة (٣٤/أولاً) من قانون الموازنة الاتحادي لسنة ٢٠١٦ وورد معرض تفسيرها للنص (ويعني باستخدام كل بصاعة أو سلعة مستورد تدخل كمادة أولية في إنتاج تلك الدائرة أو المواد التي تستخدم من قبل نفس الدائرة أو معلومات الشطتها التي تحقق أرباح للشركة ذاتها) وهذا التفسير بخلاف تفسير اللجنة المحدد بموجب نص المادة (٩٣) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي.

٥. خاطبت الشركة العامة للصناعات الغذائية بكتابها المرقم ٣٠٥ في ٢٠١٦/١٢/٤ (مرفق رقم (١٩)) لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب لاضلاعها على عقد المشاركة وملاحقه وتطلب فيه اعطاء الشركة بالملاحظات الشخصية على هذا العقد إن وجدت وجاءت إجابة لجنة

ب.ع.ع

٦. الاقتصاد والاستثمار البرلمانية كتابها المرفق ٤٧٢ في ٢٠١٦/١٢/٧ (مرفق رقم (٢٠)) من الفحص وبعد دراسة العقد وأوليائه شارك التعاقد والاستمرار باجراءات الاستثمار وهذا الترتيب يختلف اختصاص اللجنة بموجب المادة (٩٤) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي.

٧. حافظت الشركة العامة لتصاميم الغذائية بكتابها المرفق (٣٠٩) في ٢٠١٦/١٢/٥ (مرفق رقم (٢١)) اللجنة المالية في مجلس النواب لإطلاعها على عقد استثمار مصنع بغداد والمتفق الخاص به وتطلب من اللجنة المالية اعلامها برأيها السديدة بخصوصه وقد اذابت اللجنة المالية بكتابها المرفق ١٦١٢ في ٢٠١٦/١٢/٧ (مرفق رقم (٢٢)) المعور إلى وزارة الصناعة والمعادن/الشركة العامة لتصاميم الغذائية/مكتب المدير العام حيث اشارت في اجابتها (بحسب الدستور والقوانين النافذة على تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص لما فيه الأثر البالغ على تطوير الاقتصاد العراقي لذا يبارك لكم هذه الخطوة مجلس النواب وخاصة اللجنة المالية ندعم هذا التوجيه في دعم القطاع الخاص وندرك لكم هذا التعاقد) مع الإشارة إلى ان نسخة من الكتاب وجهت إلى احد اعضائها النائب الدكتور هيثم الحوريزي من الاعضاء وسجدتة التي شركة D&S التنشكية للاطلاع لهذا سببها التسول والاسعراء وكذلك مخالفة بعض المادة (٩٣) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي الذي حدد اختصاصات اللجنة.

٨. اصبح بيان البرنامج التي سحبت من قبل اللجان الفنية التابعة للسيطرة الفنية والبوعية والخامسة ب (سكنر سومر سلم وسكنر نانو ابيض وسكنر نانو سلفر) علامة سومر كانت غير مستوفية للمتطلبات الأساسية وكذلك فان اتمساح الخمسة (كثك سايز ابيض وكثك سايز ازرقي) علامة سومر أيضاً كانت غير مستوفية للمتطلبات الأساسية للمواصفات العراقية وان نتائج الفحص اعلاه كانت حسب نتائج كتاب وزارة التخطيط / الجهاز المركزي لتقييس والمسطرة البوعية المرفق (٨٩٠٣) في ٢٠١٦/١٢/٨ (مرفق رقم (٢٣)).

٩. ورد بمحضر اللجنة التحقيقية المشكلة في مكتب المفتش العام في وزارة الصناعة والمعادن المشار إليها نفا العديد من المخالفات الإدارية والمالية وكذلك الإشارة إلى ان الشركة العامة للتبوع والسكنر لم تكن مستوفية العامة للضوابط بالعقد المبرم مع شركة D&S التنشكية (مخالفات مستوفيل وتتمتع مصنع بغداد للتبوع والسكنر



٩. ينشر إلى أن هناك تسجلات عديدة وكثيرة من قبل بعض أعضاء مجلس النواب لمعالجة سائر الإجراءات المتخذة من قبل وزارة المالية والصناعة والمعادن في كل حلقة إدارية مرت بها وبالأخص عضو اللجنة المالية النائب الدكتور هيثم الجوزي.

١٠. الملاحظات والمخالفات المؤثرة في محضر اللجنة التحقيقية المشكلة في مكتب المفتش العام في وزارة المالية بموجب الكتاب المرقم ٤١٤١ في ٢٠١٧/٤/٣ (مرفق رقم ٢٤)

لما تقدم يتوقع مقدار الضرر الذي حصل جراء عدم دفع الرسوم الكمركية والصوبية للصناعة (مكاتب سومر) وفق العدد المشار إليه في كتب وزارة الصناعة والمعادن والشركة العامة للتبغ والتبغ (٥٠٠٠٠٠٠) خمسمائة ألف كارتون مبلغا مقداره (٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) مائتان وأربعون مليار دينار عراقي.

وأراء ساورة اعلاه تضمنت المسؤولية التعسفية عن الملاحظات والمخالفات اعلاه من قبل كل من



محمد حيدر حسين / مدير عام الشركة العامة للتبغ والتبغ  
محمد هاشم عبد المجيد / وكيل وزارة الصناعة والمعادن  
مكي عبد حمزة / وكيل وزارة الصناعة والمعادن  
نائب محمد الحلبوسي / رئيس اللجنة المالية / مجلس النواب  
النائب الدكتور هيثم الجوزي / عضو اللجنة المالية / مجلس النواب